قطاع الشئون الاجتماعية
إدارة المرأة والأسرة والطفولة

Federal Government of Somalia
Ministry of women and human rights development

الاجتماع السابع عشر

للجنة متابعة وقف العنف ضد الأطفال

برئاسة جمهورية الصومال الفيدرالية

بتاريخ 15 سبتمبر 2021

التقرير الختامي والتوصيات

الفهرس

1. التقرير الختامي والتوصيات..... 1

تقرير الاجتماع السابع عشر للجنة منابعة وقف العنف ضد الأطفال..... 3

2. التوصيات..... 7

..... 14

3. جدول الأعمال

4. البيان الصادر عن الاجتماع

5. الكلمات

كلمة الامانة العامة لجامعة الدول العربية

كلمة جمهورية السودان

كلمة جمهورية الصومال الفيدرالية

كلمة السيدة فيرجينيا جامبا – الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالطفولة في النزاعات المسلحة.

كلمة السيدة نجاة معلي – الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالعنف ضد الأطفال.

6. عروض الدول الأعضاء

دولة قطر–جمهورية مصر العربية

7. عروض المنظمات

مقدم من الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال

8. قائمة المشاركين

تقرير

الاجتماع السادس عشر للجنة متابعة وقف العنف ضد الأطفال

نظمت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية – قطاع الشئون الاجتماعية، إدارة المرأة والأسرة والطفولة اجتماع لجنة متابعة وقف العنف ضد الأطفال د. 16، **بالرئاسة الدورية للجنة ممثلة في جمهورية الصومال الفيدرالية**، حيث تسلمت الرئاسة رسمياً من جمهورية السودان رئيس الاجتماع 16 للجنة متابعة وقف العنف ضد الأطفال، ويأتي الهدف من الانعقاد الدوري للاجتماع لمتابعة وتنفيذ الخطط والبرامج الموجهة للنهوض بأوضاع الطفولة العربية بالتنسيق مع الآليات المعنية بالطفولة في المنطقة العربية، والمنظمات الإقليمية والدولية العاملة في مجال حماية حقوق الأطفال، وذلك بتاريخ 15 سبتمبر 2020 عبر المنصة الرقمية.

جرى تنظيم الاجتماع بتاريخ 15 سبتمبر 2021 عبر المنصة الرقمية بمشاركة 17 دولة عربية وهي على النحو التالي: (المملكة الأردنية الهاشمية، دولة الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، الجمهورية التونسية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المملكة العربية السعودية، جمهورية السودان، جمهورية العراق، سلطنة عمان، دولة فلسطين، دولة قطر، دولة الكويت، دولة ليبيا، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية، الجمهورية الاسلامية الموريتانية، الجمهورية اليمنية)، وعدداً من المنظمات الإقليمية والدولية العاملة في مجال قضايا الطفولة وهي كالآتي:(المجلس العربي للطفولة والتنمية، البرلمان العربي للطفل، البرلمان العربي، الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال، منظمة العمل العربية، منظمة الصحة العالمية، المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، منظمة اليونيسيف، مؤسسة انقاذ الطفل، الممثل الخاص للأمم المتحدة المعني بالأطفال والنزاعات المسلحة، والممثل الخاص للأمم المتحدة لوقف العنف ضد الأطفال).

بحث الاجتماع الذي يعقد على هامش اجتماع الدورة 25 للجنة الطفولة العربية مناقشة إقرار الخطة الشاملة للحد من عمليات تجنيد الأطفال في الصراعات المسلحة والإرهابية التي أعدتها جامعة الدول العربية، كما ناقش الاجتماع الأولوية التي توليها جامعة الدول العربية لضمان حماية وتعزيز حقوق الأطفال اللاجئين بهدف التركيز على الأطفال في وضع اللجوء في المنطقة العربية وكيفية مواجهة التحديات التي يتعرضون لها، بالإضافة إلى تنسيق الجهود مع المنظمات الإقليمية والدولية لبحث سبل تقديم الدعم للأطفال الفلسطينيين والحد من تبعيات العنف الممارس ضدهم.

1. الجلسة الافتتاحية:

استهلت معالي السفيرة د. هيفاء أبو غزالة – الأمين العام المساعد رئيس قطاع الشئون الاجتماعية الجلسة الافتتاحية للاجتماع بكلمة رحبت من خلالها بالحضور الكريم وأعربت عن شكر الأمانة العامة لجمهورية الصومال لرئاسة أعمال الاجتماع 17 للجنة متابعة وقف العنف ضد الأطفال، كما تقدمت بالشكر لجمهورية السودان على رئاستها المتميزة للدورة السابقة للجنة، وأشارت في كلمتها بأن الاجتماع يبرز الأولوية التي توليها جامعة الدول العربية لضمان حماية وتعزيز حقوق الأطفال اللاجئين بهدف التركيز على الأطفال في وضع اللجوء في المنطقة العربية وكيفية مواجهة التحديات التي يتعرضون لها، بالإضافة إلى تنسيق الجهود مع المنظمات الإقليمية والدولية لبحث سبل تقديم الدعم للأطفال الفلسطينيين والحد من تبعيات العنف الممارس ضدهم.

بدورها رحبت السيدة/ أميرة الأزهري مدير إدارة حماية الطفل بالمجلس القومي لرعاية الطفولة بجمهورية السودان رئيس الاجتماع السابق للجنة متابعة وقف العنف ضد الأطفال بالحضور الكريم وبالأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وأشارت فيها الى الدور الذي تقوم به السودان في التجاوب مع القضايا المتعلقة بحماية الطفل من جميع اشكال العنف والايذاء، واتخذت العديد من التدابير وفق مفهوم المنظومة الشاملة لمواجهة العنف ضد الأطفال تشمل الجهات الحكومية والشراكة مع القطاعات المختلفة، وتطوير الاستراتيجيات الوطنية وتنفيذ خطط التدريب للكوادر الوطنية التي تعمل في مجال الحماية وتقديم برامج التوعية وتعزيز مهارات التربية لصقل شخصية الطفل.

من جهتها توجهت السيدة/ نعيمة حسن ادم مستشار العلاقات العربية بوزارة المرأة رئيس الاجتماع الحالي للجنة متابعة وقف العنف ضد الأطفال بالشكر والتقدير للأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ولجمهورية السودان، رئيس الاجتماع السابق للجنة وقف العنف ضد الأطفال على ما قدموه من جهد و مثابرة لإنجاح اجتماعات هذه اللجنة، واشارت في كلمتها الى أن منطقتنا العربية تمر بمرحلة دقيقة و حرجة في ظل النزاعات المسلحة التي تشهدها العديد من البلدان العربية والأوضاع الاقتصادية الهشة وبعض العادات والثقافات الاجتماعية السالبة، وجميعها يلقي بظلاله على الاطفال و يؤثر على طفولتهم و مستقبلهم و مستقبل بلادهم، كما اشارت الى أن التعاون مع الجهات الدولية ذات الصلة يتطلب مزيداً من التنسيق و التعاون وذلك في ضوء

ما تشهده الدول العربية من نزوح و لجوء في أكثر من بلد عربي الأمر الذي يتعرض فيه المزيد من الأطفال لكثير من الانتهاكات.

تطرقت السيدة فيرجينيا جامبا – الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالطفولة في النزاعات المسلحة خلال كلمتها في الجلسة الافتتاحية إلى الشراكة المستمرة مع جامعة الدول العربية والتي تعززت في عام 2014، واشارت في كلمتها إلى عدد من التوصيات لحماية وتعزيز حقوق الأطفال من خلال منح الأولوية لمنع انتهاكات ضد الأطفال، وضمان إعادة الادماج وبرامج مساعدة الأطفال ضحايا الانتهاكات، وتعزيز التشريعات التي تحمي الأطفال ومحاسبة مرتكبي الانتهاكات، مؤكدة في ختام كلمتها على أهمية استمرار التعاون مع جامعة الدول العربية والدول الأعضاء والممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالعنف ضد الأطفال لحماية الأطفال من كافة اشكال العنف الممارس ضدهم.

من جهتها تقدمت السيدة نجاة معلا – الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالعنف ضد الأطفال. في بداية كلمتها بالشكر والتقدير لجامعة الدول العربية على جهودها المتواصلة بشأن التأكيد على وضع قضية إنهاء العنف ضد الأطفال على الأجندة الإقليمية، وأكدت على أهمية الشراكة مع الجهات المؤثرة والفاعلة لإنهاء العنف ضد الأطفال وفق مقاربة متكاملة قائمة على حقوق الأطفال عبر القطاعات الاجتماعية المختلفة بما في ذلك التعليم والصحة والصحة العقلية وحماية الأطفال والعدالة والرعاية والحماية الاجتماعية، وأشارت في ختام كلمتها إلى ترحيبها في استمرار في الدعم والتعاون مع جامعة الدول العربية، والدول الأعضاء وممثل الأمين العام المعني بالأطفال والنزاعات المسلحة للحفاظ على الوعد بإنهاء العنف ضد الأطفال بحلول عام 2030.

❖ **ثانياً: ملخص جلسات العمل والمناقشات:**

أ) ترأس جلسات العمل السيدة/ نعيمة حسن ادم مستشار العلاقات العربية بوزارة المرأة رءيس الاجتماع الحال للجنة متابعة وقف العنف ضد الأطفال، استهل العمل بعرض جدول الأعمال على الدول الأعضاء، حيث تم إقرار مشروع جدول الأعمال بالصيغة المرفقة.(مرفق جدول الأعمال)

ب) استكملت الوزير مفوض دينا دواي، مدير إدارة المرأة والأسرة والطفولة عرض البنود المدرجة على جدول الأعمال، حيث اتفقت الدول على كافة البنود المعروضة وتمت الإشادة بجهود الأمانة العامة.

3. أعمال اللجنة

- استكملت الأمانة العامة مناقشة بنود أعمال اللجنة، حيث اتفقت الدول على معظم البنود المعروضة وتمت الإشادة بجهود الأمانة العامة.
- قامت الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال بإلقاء مداخلة خلال عرض البند الخاص بعروض المنظمات.
- عقب الانتهاء من عرض ومناقشة الموضوعات المدرجة على جدول أعمال الدورة 16 للجنة متابعة وقف العنف ضد الاطفال للجنة، اختتمت اللجنة أعمالها بعرض التوصيات من قبل الأمانة العامة على السادة الحضور.
- وفى اختتام أعمال اللجنة جددت الأمين العام المساعد رئيس قطاع الشئون الاجتماعية الشكر والتقدير لجمهورية السودان على تعاونها في تنظيم أعمال اللجنة، كما تقدمت بالشكر وتمنت التوفيق لجمهورية الصومال خلال رئاستها لإعمال الدورة الحالية، كما تقدمت بالشكر لممثلي الدول الأعضاء وممثلي المنظمات الإقليمية والدولية لمشاركتهم في أعمال اللجنة وإثراء النقاشات خلال جلسات العمل للخروج بالتوصيات الصادرة عنها والتي ستشكل خطة العمل للأمانة العامة خلال العام القادم.

الاجتماع السابع عشر

للجنة متابعة وقف العنف ضد الاطفال

رئاسة جمهورية الصومال (15سبتمبر 2021)

عبر المنصة الرقمية

التوصيات

التوصية (1)
بشأن
تقرير نشاط ما بين الدورتين

إن لجنة متابعة وقف العنف ضد الاطفال في دورتها (17)،

- **وبعد اطلاعها على:**

  - جهود الأمانة العامة- قطاع الشؤون الاجتماعية (إدارة المرأة والأسرة والطفولة)، حول تنفيذ قرارات الاجتماع السادس عشر للجنة متابعة وقف العنف ضد الأطفال ما بين الدورتين 16-17

توصي بـ:

1. الاحاطة علماً بتقرير الامانة العامة لجامعة الدول العربية/ قطاع الشؤون الاجتماعية / ادارة المرأة والاسرة والطفولة /الامانة الفنية للجنة الطفولة العربية حول تنفيذ قرارات الاجتماع السادس عشر للجنة متابعة وقف العنف ضد الأطفال ما بين الدورتين 16-17

التوصية (2)
بشأن
الخطة الشاملة للحد من عمليات تجنيد الأطفال في الصراعات المسلحة والارهابية

إن لجنة متابعة وقف العنف ضد الأطفال في اجتماعها (17)،

- **وبعد اطلاعها على:**
  - مذكرة الأمانة العامة– قطاع الشؤون الاجتماعية (إدارة المرأة والأسرة والطفولة)،
  - التوصيات الصادرة عن الاجتماع (16) للجنة متابعة وقف العنف ضد الأطفال في هذا الشأن.
  - مسودة الخطة الشاملة للحد من عمليات تجنيد الأطفال في الصراعات المسلحة والارهابية
- **وبعد الاستماع الى إيضاحات الأمانة العامة،**
- **وفي ضوء مناقشات لجنة متابعة وقف العنف ضد الأطفال،**

توصي ب:

1- الموافقة على الخطة الشاملة للحد من عمليات تجنيد الأطفال في الصراعات المسلحة والارهابية، والطلب من قطاع الشؤون الاجتماعية/إدارة المرأة والأسرة والطفولة/ الأمانة الفنية للجنة متابعة وقف العنف ضد الأطفال رفعها الى مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في دورته القادمة لاعتمادها.

2- تكليف قطاع الشؤون الاجتماعية– إدارة المرأة والاسرة والطفولة/ الأمانة الفنية للجنة متابعة وقف العنف ضد الأطفال استمرار التعاون مع مكتب الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالأطفال والنزاعات المسلحة، ومكتب الممثل الخاص المعني بوقف العنف ضد الأطفال والمنظمات الدولية المعنية، في إطار تنفيذ توصيات الدراسة.

التوصية (3)
بشأن
الاستراتيجية العربية لحماية الاطفال في وضع اللجوء النزوح في الدول العربية وخطتها التنفيذية

إن لجنة متابعة وقف العنف ضد الأطفال في اجتماعها (17)،

- **وبعد اطلاعها على:**
  - مذكرة الأمانة العامة– قطاع الشؤون الاجتماعية (إدارة المرأة والأسرة والطفولة)،
  - التوصيات الصادرة عن الاجتماع (16) للجنة متابعة وقف العنف ضد الأطفال في هذا الشأن.
  - الخطة التنفيذية للاستراتيجية العربية لحماية الأطفال في وضع اللجوء والنزوح في الدول العربية
  - تقرير اجتماع الخبراء الإقليمي حول تنفيذ للاستراتيجية العربية لحماية الأطفال في وضع اللجوء والنزوح في الدول العربية

- **وبعد الاستماع الى إيضاحات الأمانة العامة،**
- **وفي ضوء مناقشات لجنة متابعة وقف العنف ضد الأطفال،**

توصي بـ:

1. استمرار التعاون بين قطاع الشؤون الاجتماعية– إدارة المرأة والاسرة والطفولة/ الأمانة الفنية للجنة متابعة وقف العنف ضد الأطفال مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في متابعة تنفيذ الخطة التنفيذية للاستراتيجية العربية لحماية الأطفال في وضع اللجوء والنزوح في الدول العربية

التوصية (4)
بشأن المذكرة الاسترشادية حول
الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي (MHPSS) للأطفال اللاجئين وغيرهم من الأطفال النازحين قسراً

إن لجنة متابعة وقف العنف ضد الأطفال في اجتماعها (17)،

- **وبعد اطلاعها على:**
  - مذكرة الأمانة العامة– قطاع الشؤون الاجتماعية (إدارة المرأة والأسرة والطفولة)،
  - الدليل الاسترشادي حول الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي (MHPSS) للأطفال اللاجئين وغيرهم من الأطفال النازحين قسراً
  - تقرير اجتماع الخبراء الإقليمي حول تنفيذ للاستراتيجية العربية لحماية الأطفال في وضع اللجوء والنزوح في الدول العربية

- **وبعد الاستماع الى إيضاحات الأمانة العامة،**
- **وفي ضوء مناقشات لجنة متابعة وقف العنف ضد الأطفال،**

توصي ب:

1. تكليف قطاع الشؤون الاجتماعية/ إدارة المرأة والأسرة والطفولة/ الأمانة الفنية لمتابعة التنسيق مع المفوضية السامية لشئون اللاجئين في إطار الاعداد للمذكرة الاسترشادية حول الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي للأطفال اللاجئين.

التوصية (5)
بشأن
حماية أطفال فلسطين في ظل انتهاك القوة القائمة بالاحتلال لاتفاقية حقوق الطفل

إن لجنة متابعة وقف العنف ضد الأطفال في اجتماعها (17)،

- **وبعد اطلاعها على:**
  - مذكرة الأمانة العامة– قطاع الشؤون الاجتماعية (إدارة المرأة والأسرة والطفولة)،
- **وبعد الاستماع الى إيضاحات الأمانة العامة،**
- **وفي ضوء مناقشات لجنة متابعة وقف العنف ضد الأطفال،**

توصي ب:

1. الموافقة على وضع بند حماية أطفال فلسطين في ظل انتهاك القوة القائمة بالاحتلال لاتفاقية حقوق الطفل كبند دائم على جدول أعمال لجنة متابعة وقف العنف ضد الأطفال.
2. تنسيق الجهود مع مكتب الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالأطفال والنزاعات المسلحة، ومكتب الممثل الخاص المعني بوقف العنف ضد الأطفال، والمنظمات الإقليمية والدولية المعنية في مجال حماية الأطفال في المنطقة العربية لبحث سبل تقديم الدعم للأطفال الفلسطينيين والحد من تبعيات العنف الممارس ضدهم.
3. الطلب من مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب تقديم دعم مالي لعقد مؤتمر دولي حول "دور المجتمع الدولي ومنظمات المجتمع المدني في تعزيز واحترام حقوق الطفل الفلسطيني"، وذلك بالشراكة مع مكتب الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالأطفال والنزاعات المسلحة، ومكتب الممثل الخاص المعني بوقف العنف ضد الأطفال، والمنظمات الدولية ذات الصلة

التوصية (6)
بشأن
التعاون مع الجهات الدولية ذات العلاقة لوقف العنف ضد الأطفال

إن لجنة متابعة وقف العنف ضد الأطفال في اجتماعها (17)،

- **وبعد اطلاعها على:**
  - مذكرة الأمانة العامة- قطاع الشؤون الاجتماعية (إدارة المرأة والأسرة والطفولة)،
  - التوصيات الصادرة عن الاجتماع (16) للجنة متابعة وقف العنف ضد الأطفال في هذا الشأن.
  - اتفاقية التعاون المبرمة بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومكتب الممثل الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة بشأن الأطفال في النزاعات المسلحة، بتاريخ 22 سبتمبر/ ايلول 2014
- **وبعد الاستماع الى إيضاحات الأمانة العامة،**
- **وفي ضوء مناقشات لجنة متابعة وقف العنف ضد الأطفال،**

توصي ب:

1. تكليف قطاع الشؤون الاجتماعية/ إدارة المرأة والأسرة والطفولة/ الأمانة الفنية باستمرار التعاون القائم بين لجنة متابعة وقف العنف ضد الأطفال ومكتب الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالأطفال والنزاعات المسلحة في مجال حماية الأطفال من كافة أشكال العنف الممارس ضدهم.

2. تكليف قطاع الشؤون الاجتماعية/ إدارة المرأة والأسرة والطفولة/ الأمانة الفنية باستمرار التعاون القائم بين لجنة متابعة وقف العنف ضد الأطفال ومكتب الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بوقف العنف ضد الأطفال في مجال حماية الأطفال من كافة أشكال العنف الممارس ضدهم.

3. تكليف قطاع الشؤون الاجتماعية/ إدارة المرأة والأسرة والطفولة/ الأمانة الفنية استمرار التعاون مع صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) في مجال حماية الأطفال من كافة أشكال العنف الممارس ضدهم.

التوصية (7)
بشأن
الاجتماع الثامن عشر
للجنة متابعة وقف العنف ضد الأطفال

إن لجنة متابعة وقف العنف ضد الأطفال في اجتماعها (17)،

- **وبعد اطلاعها على:**
  - مذكرة الأمانة العامة– قطاع الشؤون الاجتماعية (إدارة المرأة والأسرة والطفولة)،
- **وبعد الاستماع الى إيضاحات الأمانة العامة،**
- **وفي ضوء مناقشات لجنة متابعة وقف العنف ضد الأطفال،**

توصي ب:

1. توجيه الشكر إلى جمهورية السودان على رئاستها لأعمال الدورة السادسة عشر للجنة متابعة وقف العنف ضد الأطفال، وجهودها المقدرة لإنجاح تنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجنة.
2. توجيه الشكر الى جمهورية الصومال على رئاستها لأعمال الاجتماع السابع عشر للجنة متابعة وقف العنف ضد الأطفال، التي عقدت على هامش أعمال الدورة 25 للجنة الطفولة العربية برئاسة دولة الامارات العربية المتحدة
3. الترحيب بعقد الاجتماع الثامن عشر للجنة متابعة وقف العنف ضد الأطفال برئاسة جمهورية العراق، على هامش أعمال الدورة 28 للجنة الطفولة العربية، والتنسيق مع الجهات المعنية في جمهورية العراق في هذا الشأن.

البرنامج الزمني

الاجتماع السابع عشر للجنة

"متابعة وقف العنف ضد الأطفال"

برئاسة جمهورية الصومال الفيدرالية بتاريخ 15 سبتمبر 2021

اليوم / التاريخ	البرنامج	التوقيت	التطبيق المستخدم
الجلسة الافتتاحية	❖ كلمة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية تلقيها السفيرة د. هيفاء أبو غزالة الأمين العام المساعد رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية ❖ كلمة جمهورية السودان - رئيس الاجتماع السابق للجنة وقف العنف ضد الأطفال تلقيها السيدة أميرة الأزهري فضل الله عمر – مدير إدارة حماية الطفل بالمجلس القومي لرعاية الطفولة ❖ كلمة جمهورية الصومال- رئيس الاجتماع الحالي للجنة وقف العنف ضد الأطفال تلقيها السيدة نعيمة حسن أدم - مستشار العلاقات العربية بوزارة المرأة ❖ كلمة السيدة فيرجينيا جامبا – الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالطفولة في النزاعات المسلحة. ❖ كلمة السيدة نجاة معلي - الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالعنف ضد الأطفال.	1:30 PM - 3:00 PM بتوقيت القاهرة	فيديو كونفرانس
بنود أعمال الاجتماع السابع عشر للجنة متابعة	1. تقرير نشاط ما بين ال دورتين16-17للجنة متابعة وقف العنف ضد الأطفال		
	2. الخطة الشاملة للحد من عمليات تجنيد الأطفال في الصراعات المسلحة والارهابية		
	3. الاستراتيجية العربية لحماية الاطفال في وضع اللجوء النزوح في الدول العربية وخطتها التنفيذية		

اليوم / التاريخ	البرنامج	التوقيت	التطبيق المستخدم
وقف العنف ضد الاطفال	4. مذكرة استرشادية حول الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي (MHPSS) للأطفال اللاجئين وغيرهم من الأطفال النازحين قسراً		
	5. حماية أطفال فلسطين في ظل انتهاك القوة القائمة بالاحتلال لاتفاقية حقوق الطفل		
	6. التعاون مع الجهات الدولية ذات العلاقة لوقف العنف ضد الأطفال		
	7. موعد ومكان انعقاد الاجتماع الثامن عشر للجنة متابعة وقف العنف ضد الأطفال		
	ما يستجد من أعمال (دولة قطر- جمهورية مصر العربية)		
	عرض مقدم من الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال حول (الانتهاكات بحق الأطفال الفلسطينيين) يقدمه الأستاذ/ خال فزمار رئيس الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال - المكتب الإقليمي بالوطن العربي.		

خبر صحفي

بشأن انعقاد أعمال

الدورة (25) لجنة الطفولة العربية

والاجتماع السابع عشر للجنة متابعة وقف العنف ضد الأطفال

بتاريخ 15 سبتمبر 2021 عبر المنصة الرقمية

تعقد الأمانة العامة لجامعة الدول العربية قطاع الشؤون الاجتماعية- إدارة المرأة والاسرة والطفولة اجتماع الدورة الخامسة والعشرون للجنة الطفولة العربية (برئاسة دولة الإمارات العربية المتحدة)، والاجتماع السابع عشر للجنة متابعة وقف العنف ضد الاطفال (برئاسة جمهورية الصومال الفيدرالية) بتاريخ 15 سبتمبر 2021 عبر المنصة الرقمية، بمشاركة ممثلي الآليات الوطنية المعنية بشؤون الطفولة في الدول العربية، وعدداً من المنظمات الإقليمية والدولية العاملة في مجال حماية وتعزيز حقوق الطفل.

وقد صرحت السفيرة د. هيفاء أبو غزالة الأمين العام المساعد، رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية بأن اجتماع الدورة (25) للجنة الطفولة العربية سيبحث نتائج خطة العمل التنفيذية التي أقرتها الدورة السابقة للجنة الطفولة العربية المتمثلة بإعداد أجندة التنمية للاستثمار في الطفولة في الوطن العربي ما بعد 2015- 2030، واستكمال الجهود في إعداد دراسة تحليلية للمنطقة العربية بمناسبة مرور 30 عام على إصدار اتفاقية حقوق الطفل، وأضافت معالي السفيرة بأن الاجتماع سيتناول محاور هامة في ظل المتغيرات التي شهدتها المنطقة العربية من ضمنها حماية الأطفال في ظل التداعيات السلبية لجائحة كوفيد19، وتعزيز وعي الأطفال في وسائل الإعلام والتقنية الحديثة، والجهود التي تقوم بها جامعة الدول العربية في تنفيذ التوصيات الصادرة عن دراسة عمل الاطفال في الدول العربية بالتعاون مع الشركاء من المنظمات الإقليمية والدولية، وإعلان أسماء المؤسسات الصديقة للطفولة لعام 2021 والتي خصصت لهذا العام حول افضل المبادرات والجهود لحماية الأطفال في ظل جائحة كوفيد19

كما نوهت معالي السفيرة بأن الاجتماع السابع عشر للجنة متابعة وقف العنف ضد الأطفال سيعقد على هامش اجتماع الدورة 25 للجنة الطفولة العربية لمناقشة إقرار الخطة الشاملة للحد من عمليات تجنيد الأطفال في الصراعات المسلحة والإرهابية التي أعدتها جامعة الدول العربية، كما سيناقش الاجتماع الأولوية التي توليها جامعة الدول العربية لضمان حماية وتعزيز حقوق الأطفال اللاجئين بهدف التركيز على الأطفال في وضع اللجوء في المنطقة العربية وكيفية مواجهة التحديات التي يتعرضون لها، بالإضافة إلى تنسيق الجهود مع المنظمات الإقليمية والدولية لبحث سبل تقديم الدعم للأطفال الفلسطينيين والحد من تبعيات العنف الممارس ضدهم

كلمة

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

في افتتاح أعمال

الاجتماع (17)

للجنة متابعة وقف العنف ضد الأطفال"

برئاسة جمهورية الصومال الفيدرالية

تلقيها سعادة السفيرة د. هيفاء أبو غزالة

الأمين العام المساعد

رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية

بتاريخ 2021/9/15، عبر المنصة الرقمية

بسم الله الرحمن الرحيم

السيدة/ أميرة الأزهري

مدير إدارة حماية الطفل بالمجلس القومي لرعاية الطفولة بجمهورية السودان

رئيس الاجتماع السابق للجنة متابعة وقف العنف ضد الأطفال

السيدة/نعيمة حسن ادم مستشار العلاقات العربية بوزارة المرأة

رئيس الاجتماع الحالي للجنة متابعة وقف العنف ضد الأطفال

السيدات والسادة ممثلي الدول الأعضاء

السيدات والسادة ممثلي المنظمات الإقليمية والدولية ومنظمات المجتمع المدني المعنية بالطفولة

يسعدني أن افتتح معكم اليوم أعمال الاجتماع السابع عشر للجنة "متابعة وقف العنف ضد الأطفال"، الذي يعقد برئاسة جمهورية الصومال الفيدرالية

كما أتشرف بأن أتقدم بالشكر إلى جمهورية السودان على جهودها من خلال رئاستها للاجتماع السابق للجنة متابعة وقف العنف ضد الأطفال، ومتمنية لجمهورية الصومال الفيدرالية كل النجاح والتوفيق في رئاستها للدورة الحالية للاجتماع.

السادة الحضور،

نجتمع اليوم لبحث القضايا المطروحة على جدول أعمال الاجتماع السابع عشر للجنة متابعة وقف العنف ضد الأطفال في ظروف غير مسبوقة تمر بها منطقتنا العربية فالأحداث المتسارعة التي مرّت بها المنطقة العربية ولازالت بين انعقاد

الاجتماع السابق والحالي يحتم علينا إعادة ترتيب أولوياتنا تجاه قضايا الطفولة في ضوء تحولات هامة يشهدها الوطن العربي والتي تتمثل في ظروف عدم الاستقرار والنزاعات المسلحة والتي لا يعرف حتى الآن مخرجا امنا منها او المدى الزمني لاستمرارها... إلا أننا نشهد جميعاً ونرقب ما أفرزته من تداعيات سلبية على الأطفال في المنطقة العربية وأضحت تحكم مسار الحياة في عدد من البلدان العربية اليوم

الحضور الكريم،

يزخر جدول أعمال الاجتماع السابع عشر للجنة متابعة وقف العنف ضد الأطفال والذي سنناقشه اليوم بعدد من القضايا الهامة التي يواجهها الأطفال في مجتمعاتنا العربية مثل:

1. ظاهرة تجنيد الأطفال التي تتزايد مع تزايد النزاعات المسلحة، وما لها من خطورة ليست على الأطفال أنفسهم فقط، بل يتجاوز ذلك لتهديد السلم والأمن الدوليين، وما تمثله من تحدٍ كبير بالنسبة للدول والعديد من المنظمات الإقليمية والدولية، حيث خطت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالتعاون مع الدول الأعضاء مراحل اثمرت بإعداد الخطة الشاملة للحد من عمليات تجنيد الأطفال في الصراعات المسلحة والإرهابية بهدف حماية حقوقهم وإعادة دمجهم في المجتمع.
2. كما يناقش الاجتماع الأولوية التي توليها جامعة الدول العربية لضمان حماية وتعزيز حقوق الأطفال اللاجئين، حيث تعمل الأمانة العامة على تنفيذ خطة "الاستراتيجية العربية لحماية الأطفال في وضع اللجوء في المنطقة العربية" بالتعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بهدف التركيز على الأطفال في وضع اللجوء في المنطقة العربية وكيفية مواجهة التحديات التي يتعرضون لها،
3. وفي إطار جهود الأمانة العامة تجاه حماية الاطفال في فلسطين سيبحث الاجتماع تنسيق الجهود مع مكتب الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالأطفال والنزاعات المسلحة ومكتب الممثل الخاص المعني بوقف العنف ضد الأطفال، والمنظمات الإقليمية

والدولية المعنية في مجال حماية الأطفال في المنطقة العربية لبحث سبل تقديم الدعم للأطفال الفلسطينيين والحد من تبعيات العنف الممارس ضدهم.

4. وإدراكاً من الجامعة العربية بأهمية التعاون مع الشركاء الدوليين في مجال حقوق الطفل و إبراز وضع الأطفال في المنطقة العربية على المستوى الدولي تعقد الأمانة العامة وبصفة دورية اجتماعات مع الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالعنف ضد الأطفال والمعني بالأطفال في النزاعات المسلحة، لبحث وتعزيز سبل التعاون في مجال الإرتقاء بأوضاع الطفل في المنطقة العربية، حيث تم عقد اجتماع هام حول "منع الانتهاكات ضد الأطفال المتأثرين بالنزاع"، بالتعاون والتنسيق مع مكتب الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة بشأن الاطفال في النزاعات المسلحة، بتاريخ 7 يوليو/ تموز 2021، كما عُقد اجتماع تشاوري مع مكتب الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لوقف العنف ضد الأطفال بتاريخ 2021/3/17 لمتابعة تنفيذ توصيات دراسة الأمين العام للأمم المتحدة بشأن العنف ضد الأطفال.

الحضور الكريم،

كما رأينا.. أمامنا جدول أعمال ملئ بالقضايا التي تضع على كواهلنا مسؤولية أكبر لحماية أطفالنا.. ومحاولة تأمين مستقبل أفضل لهم.. ولكي يتحقق هذا علينا جميعا أن نتكاتف معاً.. حكومات ومنظمات إقليمية ومنظمات دولية وفاعلين حقيقيين في شتى المجالات، كما أن تفعيل القوانين والتشريعات، سواءً الوطنية منها أو تلك التي التزمت بها الدول بموجب انضمامها للاتفاقيات والمعاهدات الاقليمية والدولية، تعد خطوة أساسية لضمان حماية الأطفال من العنف.

السيدات والسادة،

في ختام كلمتي لا يسعني إلا أن أجدد الشكر إلى جمهورية السودان على رئاستها لأعمال الاجتماع السابق للجنة متابعة وقف العنف ضد الأطفال، والشكر موصول إلى ممثلي الدول الاعضاء والمنظمات الاقليمية والدولية لحرصهم على المشاركة في الاجتماع، وكل التوفيق لجمهورية

الصومال لرئاستها أعمال الاجتماع السابع عشر للجنة متابعة وقف العنف ضد الأطفال ونتطلع إلى المُضي قدماً في تنفيذ ما سيخرج به هذا الاجتماع من توصيات من أجل حماية الأطفال من العنف، وضمان مستقبل آمن لهم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة الدول العربية ـ قطاع الشؤون الاجتماعية ـ إدارة المراة والأسرة والطفولة

الدورة (25) للجنة الطفولة العربية

الاجتماع (17) للجنة وقف العنف ضد الأطفال

كلمة السودان

التحية لمعالي السفيرة هيفاء أبو غزالة الأمين العام المساعد، رئيس قطاع الشئون الاجتماعية بجامعة الدول العربية، التحية لوفد جمهورية الصومال الفيدرالية رئيس الاجتماع الحالي للجنة وقف العنف ضد الأطفال، برئاسة السيدة نعيمة حسن آدم مستشارة العلاقات العربية بوزارة المرأة و السيدة هدمة عبد القاسم صلاد المستشارة الأولى في سفارة الصومال في القاهرة، التحية لجامعة الدول العربية على تنظيمها هذا الاجتماع الذي نحن بصدده الآن، و الذي تكمن أهميته في أن قضايا العنف ضد الأطفال مازالت موجودة في كثير من الأوضاع حيث تمثل جزءً من ثقافة بعض المجتمعات و الأفراد ويمارس بشكل مرئي و غير مرئي، مع التقليل من شأنه و تداعياته.

وتحية خاصة تحمل كل الاهتمام والحب لأطفال المنطقة العربية الذين يتعرضون للنسيان والتجاهل من قبل النظم العربية مما يعكس حالة التمزق والتشرذم التي تعيشها دولنا العربية، ولكن يظل الأمل معقوداً على لجنتنا هذه للتصدي ومواجهة كافة أشكال العنف الواقع على أطفالنا وأجيال المستقبل، والتحية لها والتحية لمن قام بجهد تنظيم هذا الاجتماع وللسادة المشاركين في هذا الاجتماع،،،

إن جمهورية السودان تؤكد سعيها الحثيث من أجل العمل على حماية وتعزيز حقوق الطفل بصورة عامة وحماية الأطفال من العنف بكافة أشكاله بصفة خاصة، ويكمن التحدي الرئيس في الافتقار إلى البيانات المتعلقة بالعنف ضد الطفل، الذي ينعكس على إجراءات التخطيط والتنفيذ القائم على الأدلة والإعداد المستمر للخطط الوطنية وصياغة البرامج المشتركة مع الشركاء الوطنيين والاقليميين والدوليين. إن الحاجة إلى البيانات الوطنية الموثقة أحد أولويات الحكومة الانتقالية في السودان لمعالجة القضايا المتعلقة بحماية الاطفال. وتأكيداً لذلك فقد بدأ المجلس القومي لرعاية الطفولة الآلية المسئولة عن تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل والاتفاقيات الدولية والإقليمية

الأخرى في اجراءات المسح الوطني حول انتشار العنف ضد الأطفال، وهو أول مسح وطني شامل على الإطلاق حول العنف ضد الاطفال.

ونظرًا للطلب المتزايد على بيانات موثقة وقابلة للمقارنة حول العنف ضد للطفل وفقًا لأهداف التنمية المستدامة 2030 واجندة افريقيا للطفل 2040، فقد تم التوافق على وضع مؤشرات ملموسة حول العنف ضد الطفل وإقرار نظم للمعلومات الأمر الذي يمثل خطوة نحو تحقيق وفهم الأسباب المتعددة للعنف في البلاد. إن جمع و تحليل البيانات المتعلقة بالعنف ضد الطفل من شأنها أن تربط مختلف الجهات الفاعلة التي تلعب أدوارًا رئيسية في التعامل مع العنف ضد الطفل، بما في ذلك مؤسسات الرعاية الاجتماعية، مؤسسات العدالة الجنائية للأطفال، قطاع التعليم والقطاع الصحي، و منظمات المجتمع المدني و من المهم تقييم الوضع الحالي للعنف ضد الطفل ودمج نتائج هذا المسح في الخطط السنوية للقطاعات المختلفة ذات الصلة.

ان جمهورية السودان تسعى إلى توفيق أوضاع الأطفال المتأثرين بالنزاعات المسلحة، باعتبارهم من أضعف الفئات التي تتواجد في مناطق النزاع المسلح رجوعاً إلى واجب الدولة في الدفاع عن وحماية مواطنيها، ويتمثل هذا في التعديل والتطوير المستمر للتشريعات والآليات الخاصة بحماية الأطفال في النزاعات المسلحة، فقد قامت الدولة بالعديد من المجهودات التي تحقق الحماية المطلوبة للمدنيين في مناطق النزاع خاصة الأطفال ولعل آخرها توقيع حكومة السودان وشركاء السلام على اتفاق سلام جوبا في 3 كتوبر 2020 وخطة حماية المدنيين في عام 2020 وقبل ذلك على خطة عمل خاصة بحماية الأطفال من الانتهاكات في مناطق النزاعات المسلحة في مارس 2016 والتي تكللت بخروج القوات المسلحة السودانية من قائمة العار في يوليو 2018. وبعدها خارطة الطريق المبسطة لحماية الأطفال من الانتهاكات في النزاعات المسلحة في أغسطس 2018 والتي لا تزال مستمرة في تنفيذها مع الأمم المتحدة، وتبرز أيضاً هذه الجهود في الآتي:

1. في ديسمبر 2020 تم التوقيع على لائحة عمل الأطفال التي اشتملت على قائمة بأسوأ أشكال عمالة الأطفال مثل التجنيد القسري والإتجار بالأطفال والتي استندت في ذلك على اتفاقيات العمل الدولية ومن ضمنها الاتفاقية رقم 182 أسوأ أشكال عمالة الأطفال واتفاقيات العمل الأخرى.
2. إعداد وإجازة دليل إجراءات تشغيلية قياسية لتحديد عمر الأشخاص المشتبه في أعمارهم من خلال معايير وتدابير موحدة وإجازة دليل الموجهات والإجراءات القياسية للأطفال المرتبطين بالقوات والجماعات المسلحة في السودان.

3. التوقيع على الخطة الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 الأمن والمرأة والسلام 2020-2022 وتضمنت فقرات عن حماية الأطفال في النزاعات المسلحة.
4. التوافق على نشر قوات مشتركة من القوات المسلحة والشرطة وقوات الدعم السريع وقوات الحركات الموقعة على سلام جوبا 2020لتحل محل قوات اليوناميد بعد خروجها.

5. تم تسجيل 425 طفل مجند سابق بواسطة حركة تحرير السودان القيادة العامة والان تجري عملية أعادة تأهيلهم بواسطة مفوضية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج.

6. إن آليات حماية الأطفال في النزاعات المسلحة متمثلة في حقوق الطفل بالقوات المسلحة والتي تم تأسيسها في عام 2009 مع الشركاء والآليات الأخرى تقوم بعمل مقدر على الصعيد الداخلي والاقليمي والدولي بينما هناك اتجاه لإنشاء وحدة لحماية الطفل بالمخابرات العامة وتمديد مهام وحدات حماية الاسرة والطفل بالشرطة لتغطي مجال حماية الأطفال في النزاعات المسلحة. كما تم تدريب ما يقارب (6000 ضابط و2000 ضابط صف) حيث بلغ عدد الدورات التدريبية (75) دورة منذ انشاء الوحدة وحتى تاريخه بالتنسيق مع منظمة اليونيسيف.
7. يجري حالياً إعداد الخطة الاستراتيجية القومية لحماية الأطفال في النزاعات المسلحة والتي أوصي بها مكتب الأطفال والنزاع المسلح في التوصيات الختامية في 2018، ولا تزال وحدات حماية الاسرة والطفل التابعة للشرطة ووحدة مكافحة العنف ضد المرأة والطفل تواصل عملها على كافة المستويات خاصة في مناطق النزاعات المسلحة والتي ترصد بشكل فوري اي حالات بانتهاكات موجهة ضد المرأة والطفل.
8. في أغسطس 2021 تمت إعادة تشكيل اللجنة الفنية الخاصة بتطوير ومتابعة إنفاذ خارطة الطريق الخاصة بحماية الأطفال في النزاعات المسلحة، بقرار من وزير التنمية الاجتماعية مع تضمين كل ممثلي شركاء سلام جوبا بعضوية اللجنة كما تم رفع مقترح بتشكيل لجنة عليا وتضمين عضوية الموقعين على سلام جوبا، كما بدأ العمل على إعداد إطار استراتيجي وطني لتسريح وإعادة دمج الأطفال.
9. في الاسبوع الأول من سبتمبر الجاري نظمت الإدارة العامة للقضاء العسكري. وحدة حقوق الطفل بالقوات المسلحة بالتعاون مع المجلس القومي لرعاية الطفولة واليونيسف دورة تدريبية في مجال حقوق وحماية الأطفال في النزاعات المسلحة حيث استهدفت الورشة 200 من ضباط وضباط صف وجنود القوات البحرية والجوية.

10. في 30 أغسطس 2021 دشنت اللجنة الوطنية لمكافحة الإتجار بالبشر والشركاء خطة العمل الثلاثية لمكافحة الإتجار بالبشر (2021 . 2031)، حيث دعى وزير العدل لتكثيف الجهود للتصدي لجرائم الإتجار بالبشر خاصة في النساء والأطفال.

في الختام أتقدم ببعض التوصيات للجنتنا الموقرة وهي كالآتي:

1. ضرورة دعم بناء قدرات المعنيين والمهنيين في المنطقة العربية بشأن التصدي لقضايا العنف ضد الأطفال، وتقديم الدعم الفني لذلك.
2. تنظيم حملات إعلامية لنشر الوعي بقضايا حماية الأطفال من كافة أشكال العنف.
3. تفعيل دور لجنة الطفولة العربية وإسهامها في دعم المشروعات والبرامج في كافة الدول العربية.

مشروع كلمة

السيدة / نعيمة حسن أدن

مستشارة الوزير

وزارة المرأة وحقوق الانسان بجمهورية الصومال الفيدرالية

خلال

" أعمال الدورة السابعة عشر للجنة "متابعة وقف العنف ضد الأطفال"

15 ديسمبر 2021

عبر تقنية الفيديو كونفرانس

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي السفيرة الدكتورة/ هيفاء ابوغزاله – الامين العام المساعد
- رئيس قطاع الشؤن الاجتماعية بجامعة الدول العربية

الأستاذة / أميرة أزهري فضل الله– مسؤول حماية الطفل القومي لرعاية الطفولة

– رئيس الاجتماع السابق للجنة متابعة وقف العنف ضد الاطفال بجمهورية السودان

أصحاب السعادة والمعالي

السيدات والسادة الحضور الكريم،

السلام عليكم رحمة الله وبركاته

أولا يشرفني أن اتواجد بينكم اليوم عبر الاتصال المرئي لأعمال الدورة السابعة عشر للجنة "متابعة وقف العنف ضد الأطفال"، وأود ان أنقل لكم تحية من وزيرة شؤن المرأة وحقوق الانسان بجمهورية الصومال الفيدراليه، معالي السيدة/ حنيفة محمد إبراهيم، وتمنياتها لأعمال الدورة السابعة عشر للجنة بالتوفيق والنجاح.

لقد شرفتموني بتحمل مسؤولية رئاسة هذا الاجتماع، ولكم الشكر على هذه الفرصة، كما أود أن أتوجه بالشكر والعرفان لحكومة جمهورية السودان لرئاستها السابقة للجنة على ما قاموا به من دور رائد لإنجاح آجتماعات اللجنة. ويستوجب توجيه الشكر إلى الأمانة العامة معالي السفيرة هيفاء أبو غزالة، والشكر موصول إلى الزملاء في إدارة المرأة والأسرة والطفولة، لمتابعتهم لكافة تفاصيل الإعداد الموضوعي واللوجيستي لاجتماع اللجنة.

السيدات والسادة الحضور الكريم،

نعيش في عالم يتغير بوتيرة متسارعة، حيث ازدادت معاناة المواطن العربي من مشكلات اللجوء والنزوح بعد تفشي جائحة كورونا COVID 19 ، فقد تزايدت درجة ضعف فئة الأطفال ، مع تزايد التقارير الواردة عن العنف ضد الأطفال، والذي نؤكد أهمية عقد أعمال اللجنة وأهمية المواضيع والبنود التي سيتناقشها اليوم، متمنيا للخروج بتوصيات تخدم الطفل العربي .

في كل يوم، وفي كل بلد، هناك أطفال، فتيات وفتيان على حد السواء ، يشهدون ممارسات عنيفة أو يعانون منها، والعنف ضد الأطفال يتخطى حدود الثقافة، والطبقة، والتعليم، والدخل، والأصل العرقي، ويحدث في بيئات مختلفة كثيرة، بعض أشكال هذا

العنف مسموح بها في القوانين الوطنية، وقد تكون راسخةً في الممارسات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية، مما قد يترك عواقب مدمرة على صحة الأطفال وسلامتهم. ففي الصومال يقدر بنحو 1.8 مليون طفل معرضون للعنف والإساءة والإهمال ترجع إلى أسباب متعددة على آثار النزاعات، وتكرار حدوث المصائب الطبيعيه والفقر، والآثار الاجتماعية والاقتصادية بسبب الوباء COVID 19.

حضرات السيدات والسادة،

لقد التزمت جمهورية الصومال الفيدرالية بحماية وتعزيز حقوق الأطفال، من خلال التوقيع والتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل (CRC) في عام 2015 وهي الاتفاقية حقوق الانسان الاكثر قبولا في العالم، وأيضا من خلال آخذ مختلف التدابير التشريعية والتنظيمية وغيرها من التدابير الملائمة لإعمال الحقوق المعترف بها في هذه الاتفاقية لضمان حماية الأطفال من العنف، وتحديد الخطوات اللازمة لتنفيذ الاتفاقية، حيث تضع قضية حماية حقوق ورفاهية الطفل على رأس أولوياتها، وهو المصدر الرئيسي للتنمية المستدامة في أي بلد.

وتجسيدا لهذا الالتزام، تعمل وزارة المرأة وتنمية حقوق الإنسان في ضوء الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل (CRC): من اجل مصلحة الطفل والتي هي أولى اهتماماتنا، كل طفل لديه الحق في تطوير كامل قدراته، في نوعية التعليم، في المشاركة وفي عدم التمييز، فضلا أنها تقع على عاتق كل فرد مسؤولية حماية الطفل من كافة أشكال الإساءة، الاستغلال، العنف والتمييز، تُركز هذه السياسة على الآليات الداخلية للوقاية والاستجابة لحالات العنف ضدّ الأطفال، وفي هذه المرحلة، من المهم تكثيف الجهود المحلية والدولية لحماية الأطفال ضد العنف.

أطلقت جمهورية الصومال في 30 أغسطس لهذا العام ، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، نظام إدارة معلومات لحماية الطفل (CPIMS +) الذي يهدف الي تعزيز حماية الأطفال الأكثر ضعفاً من كل اشكال الإيذاء والإهمال ومظاهرهما التي قد يتعرض لها في البيئة المحيطة به، ومن خلال هذا النظام ستقوم وزارة المرأة وتنمية حقوق الإنسان عقد مجموعة من البرامج تهدف حماية الأطفال المعرضين للخطر، بما في ذلك الأطفال الذين لم يبلغوا سن الرشد ويعيشون في الشوارع، والأطفال الناجين من العنف الجنسي، والأطفال المخالفين للقانون، والأطفال الذين تم التخلي عنهم.

لا أود أن أطيل عليكم حتى نبدأ أعمال اجتماعنا اليوم، إلا أنني أرجو أن نخرج بتوصيات محددة تعزز من حقوق الأطفال، في ظل هذه الجائحة وبعدها، فلابد أن يكون هناك خطط تحرك سريع واستجابة فورية ، خاصة في ظل الأوضاع الغير المستقرة في بعض المناطق، وبما يمكن أيضا مواصلة الجهود لتنفيذ الاتفاقيات والمواثيق العربية والدولية ذات الصلة بحقوق الاطفال، وفي مقدمتهم اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل والأهداف والغايات ذات الصلة في خطة 2030.

وفي نهاية كلمتي اتمني لأطفالنا وجميع اطفال العالم مستقبل افضل وخالي من العنف،

وفقنا الله لما فيه الخير لشعوب الدول العربية.

وشكرا.

Office of the Special Representative of the Secretary-General for
CHILDREN AND ARMED CONFLICT

Remarks by Ms. Virginia Gamba, Special Representative of the Secretary-General

for Children and Armed Conflict
Wednesday, 15 September 2021 – virtual connection
07:30 (New York time)/13:30 (Cairo time)

17th Session of the League of Arab States

'Combating Violence Against Children' Committee

Excellencies,

Ladies and Gentlemen,

Salam Aleykum,

It is my honor to participate in today's opening session of the 17th Session of the 'Combating Violence against Children' Committee.

I thank the previous Presidency, the Republic of Sudan, as well as the current Presidency, the Federal Republic of Somalia, for the opportunity to speak to you today, as well as for their continuous cooperation with my Office on the protection of conflict-affected children.

I am very grateful for the fruitful partnership with the League of Arab States, which was reinforced in 2014 with the signature of an agreement between the League and

the United Nations, to strengthen the protection of children affected by armed conflict in the Arab world. Through regular exchanges and joint activities, we continue to build on this agreement, in particular with the LAS Social Affairs Sector, and I would like to take this opportunity to commend the important leadership of my colleague, Assistant Secretary-General Dr. Haifa Abu Ghazalah.

Together with her team and the Office of Special Rrepresentative Najat M'jid, who is also here with us, my Office recently organized a joint event on *Protecting Children in the Arab Region,* which highlighted the need for all of us to do more and work better together to improve the lives of children, and end and prevent grave violations against them in the region.

The high numbers of grave violations against children, including recruitment and use, killing and maiming, sexual violence, abduction, attacks on schools and hospitals and the denial of humanitarian access, are a call on all of us to ACT to better protect children. Last year alone, the United Nations verified about 24,000 grave violations against 19,300 children in the 22 situations covered by my mandate.

Children are among the most vulnerable and marginalized members of our societies. They are often neglected, exploited, used, and abused, particularly in situations of armed conflict, when many of them are orphaned or on the move, sometimes

becoming separated from their families. When unaccompanied, these children are extremely vulnerable.

The escalation of conflict, onoing armed clashes, the multiplication of armed actors and disregard for international humanitarian law and international human rights law during armed conflict have had a severe impact on the protection of children, and, since last year, the COVID-19 pandemic has added to the plight of children as, in many places, access to education, medical care, safe spaces and social services for children have been further reduced.

The protection situation is especially dire for children on the move, including migrant children, children living in refugee or internally displaced persons camps, stateless children, children in detention as well as those with intersecting vulnerabilities, such as children with disabilities, from minorities and other marginalized groups.

Excellencies,

Ladies and Gentlemen,

My mandate is one of engagement - with Member States, regional and subregional organizations, parties to conflict, civil society and many others - and we use a variety of tools to advocate and push for the better protection of children, ranging from

information-sharing to technical assistance and to the development of action plans mandated by the Security Council to put in place measures to better protect children and to prevent violations against them from occurring in the first place.

I am convinced that the only way we can sustainably address the plight of conflict-affected children is by creating strong partnerships across organizations and mandates, at local, national, regional and global levels. Therefore, the prominent role the League plays in the region makes its collaboration with my Office of paramount importance. Allow me to make a few recommendations on the way forward:

First, we must prioritize the prevention of grave violations against children, to avoid they be subjected to these horrendous crimes in the first place. Achieving sustainable peace remains the best way to do so, and I urge all those involved in peace negotiations to use the *Guidance for Mediators* that my Office has developed to include language on child protection in all discussions and agreements from the outset. In addition, children and young people are key actors in breaking cycles of violence and building long-lasting peace. It is essential that they are consulted and participate meaningfully in peace initiatives. This is particularly true for girls, who often remain excluded from consultations and decision-making. I also highlight the importance of implementing all the Sustainable Development Goals in order to better protect children, enable an environment propicious to their development, and

meet their current and future needs. It is imperative that Member States regularly assess their progress and share experiences, which is why I highly encourage the completion of Voluntary National Reviews in this regard.

Second, we need to ensure that reintegration and assistance programmes for children victims of grave violations are available. Such programmes need to be age- and gender-appropriate, survivor-centered and tailored to the needs of children. They also need to be sustainably funded, to ensure that we can meet the various needs of child survivors and assist them beyond just emergency care. I am glad that mental health and psychological support for children is one of your agenda items today, as I cannot stress enough the importance of such assistance. In addition, we need to work towards better understanding and addressing the gender dimensions of grave violations, including the ways in which violations affect girls and boys differently, and what we can do better to ensure that reintegration and service programmes are gender-sensitive. My Office is conducting a dedicated research project in this regard, and we will be happy to share the findings with you when completed.

Third, it is imperative to strengthen legislation that protects children and holds accountable the perpetrators of grave violations. Overwhelmingly, crimes against children still go unpunished, which adds to the trauma of victims and their families and communities, and hampers already difficult prevention efforts. I therefore call

on all partners in the Arab region to criminalize the six grave violations in national legislation, hold perpetrators to account, and ratify and endorse relevant regional and international legal instruments. Regional organizations play an important role in sharing good practices and harmonizing approaches in this regard.

Excellencies,

Ladies and Gentlemen,

My Office stands ready to support the League of Arab States and its Member States in implementing these recommendations, including through technical support and policy advice, capacity-building and through the development and implementation of joint initiatives and joint advocacy. All of us have an important role to play and so I ask you: Please continue your important efforts and let us ACT together to better protect children.

I thank you for your kind attention and look forward to our discussions!

Shukran!

OFFICE OF THE SPECIAL REPRESENTATIVE OF THE SECRETARY-GENERAL ON
VIOLENCE AGAINST CHILDREN

الدورة (17) للجنة متابعة وقف العنف ضد الأطفال

التابعة لإدارة المرأة والأسرة والطفولة بجامعة الدول العربية

15 سبتمبر/أيلول 2021

كلمة الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة

بشأن العنف ضد الأطفال

د. نجاة معلا مجيد

خلال الجلسة الافتتاحية

أصحاب السعادة المشاركون الموقرون،

السلام عليكم،

يسعدني أن أنضم إليكم في هذه الدورة **(17) للجنة متابعة وقف العنف ضد الأطفال برئاسة جمهورية الصومال**

أود أن أبدأ بتقديم الشكر لجامعة الدول العربية على جهودها المتواصلة بشأن التأكيد على وضع قضية إنهاء العنف ضد الأطفال على الأجندة الإقليمية، والشكر الخاص لسعادة السفيرة هيفاء أبو غزالة على دورها الرائد في هذه المجهودات.

ستتناول مداخلتي بعض تساؤلات وتوجهات للقضاء على كافة أشكال العنف ضد الأطفال في منطقتنا.

السيدات والسادة

الحضور الكريم

نحن نعلم أن العنف ضد الأطفال هي ظاهرة منتشرة ومترابطة على كل المستويات، حتى من قبل جائحة كوفيد 19, التي أدت إلى تفاقم هذه الظاهرة

نحن نعلم ما هي الأسباب الكامنة وراء العنف ضد الأطفال فضلا عن المخاطر والعوامل الوقائية منه.

ونحن نعلم الأثر الثقيل على الأطفال وعلى المجتمعات

كما نعلم ما الذي يجب عمله للتعامل معها. فهناك العديد من الممارسات الواعدة لمنع العنف ضد الأطفال والتصدي له في هذه المنطقة.

ولكن لا تزال هناك العديد من التحديات القائمة!

على الرغم من الدعوات العديدة إلى وقف إطلاق النار، لا تزال الصراعات باقية ومتزايدة

وبالرغم من الالتزامات السياسية، الإصلاحات السياسية والقانونية والمؤسسية والاجتماعية والاقتصادية والإجراءات الكثيرة التي تم اتخاذها من مختلف الجهات الفاعلة، **مازال هناك تأخر في التنفيذ الفعّال والواسع النطاق.**

ولا تزال المقاربات مجزّأة وغير مترابطة.

إن السياسات الوطنية مُصمّمة، ولكنها غير مدعومة بموارد كافية، كما لا يتم مراقبتها كما ينبغي. وتعتمد القوانين ولكن الوصول إلى العدالة المراعية للأطفال لا يزال صعبا لأكثر الفئات ضعفا وليس من السهل على أكثر الفئات ضعفا الوصول إلى الخدمات والبرامج. ولا يزال التمييز وعدم المساواة والمعايير الاجتماعية الضارة قائمة.

السيدات والسادة

الحضور الكريم

لكي نكون مؤثّرين وفعّالين في إنهاء العنف ضد الأطفال، فعلينا أن نخرج من صوامعنا، علينا أن نتبنّى مقاربة متكاملة قائمة على حقوق الأطفال عبر القطاعات الاجتماعية المختلفة. بما في ذلك التعليم والصحة والصحة العقلية و حماية الأطفال والعدالة والرعاية والحماية الاجتماعية

علينا التأكد من أن ا الأُطَرِ السِّيَاسِيَّةُ و القانونية والمؤسساتية، ، يتم دعمها بالموارد البشرية والمالية الكافية، كما يجب ضمان محاسبة/ مساءلة الجهات المسؤولة عن الحفاظ على أمن وسلامة الأطفال.

يجب علينا الاستثمار في وسائل الحماية المستدامة والاستباقية.

يجب علينا تعزيز السلوكيات والأعراف الاجتماعية الحمائية.

يجب علينا مواجهة أشكال عدم المساواة بين الجنسين، وإظهار الترابط بين العنف ضد المرأة والعنف ضد الأطفال.

والأكثر أهمية، أنه يجب علينا تحقيق كل هذا من خلال حشدٍ قوي على مستوى القطاعات المختلفة، بما فيها الحكومات الوطنية والمحلية و منظمات المجتمع المدني، وقيادات المجتمع والقيادات الدينية، والقطاع الخاص، والمجتمع الدولي، والمؤسسات المالية، ووسائل الإعلام، والمنظمات الإقليمية، وبصفة خاصة الأطفال أنفسهم.

فلابد أن يكون الأطفال أنفسهم جزء من الحل، ويجب العمل على تمكينهم ليكونوا شركاء فاعلين في حماية أنفسهم وحماية الآخرين.

السيدات والسادة

الحضور الكريم

بقي لنا من الوقت 8 سنوات لبلوغ عام 2030، كما أننا الآن في مرحلة التعافي وإعادة البناء من وباء كوفيد 19. فعلينا اتخاذ هذه المرحلة كفرصة لبناء السلام، وتطوير عقد اجتماعي جديد لا يكون متمحور فقط على البالغين وإنما على الأطفال أيضاً، وأن يكون ضمن أولويات الأجندة الحكومية، يمهد الطريق لاقتصادات مستدامة وقابلة للتكيف، ولتنمية رأس المال البشري.

هناك حاجة لنقلة نوعية للنظر إلى الإنفاق على حماية **الأطفال كاستثمار**، للحصول على مجتمعات قابلة للتكيف، وشاملة، وآمنة، وعادلة.

وأود أن أختم كلمتي بتشجيع كافة الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية لتقوية التضامن الإقليمي، من أجل التبادل الممارسات والخبرات وإيجاد حلول مشتركة على الصعيد الإقليمي والتعاون من أجل تحويل **استمرارية العنف إلى استمرارية الحماية والرعاية لكافة الأطفال في هذه المنطقة.**

إن مكتبي على أتم الاستعداد للاستمرار في دعم جامعة الدول العربية ودولها الأعضاء، بالتعاون الوثيق مع زميلتي فيرجينيا جامبا، ووكالات الأمم المتحدة الإقليمية، ومكاتب الأمم المتحدة الوطنية، للحفاظ على الوعد بإنهاء العنف ضد الأطفال بحلول عام 2030!

معاً. يمكننا، ويجب علينا تحقيق ذلك.. من أجل ومع الأطفال!

شكراً لكم

- **الشكر والتقدير لمعالي السفرة الدكتورة هيفاء أبو غزالة ولكل الزملاء في الإدارة العامة للمرأة والاسرة والطفولة.**
- **نعلن تقديرنا العالي للجنة متابعة العنف ضد الاطفال لاستمرا ادراج وضع الأطفال الفلسطينيين تحت الاحتلال العسكري الإسرائيلي على جدول اعمال هذه اللجنة.**

الانتهاكات الإسرائيلية بحق الأطفال الفلسطينيون

يعاني الأطفال الفلسطينيين من انتهاك صارخ لحقوقهم المكفولة قانونيا، وذلك في ظل غياب واضح لآليات المساءلة والمحاسبة الدولية لسلطة الاحتلال الإسرائيلي على جرائمها اليومية بحق الأطفال الفلسطينيين، بات الطفل الفلسطيني هدفا رئيسا لانتهاكات الاحتلال اليومية من خلال عمليات القتل والاعتقال والتعذيب واقتحام المنازل والمرافق التعليمية وهدم المنازل .....، وذلك في انتهاك صارخ للقوانين والاتفاقيات الدولية.

ونورد هنا بعض الأرقام والإحصائيات بهذا الخصوص:

- منذ عام 2000 وحتى اليوم قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي 2174 طفلا فلسطينيا.
- عام 2021 قتلت قوات الاحتلال 74 طفلا فلسطينيا في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة، (62 في القطاع و12 في الضفة الغربية)، 60 منهم خلال العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة.
- عام 2020 قتلت قوات الاحتلال 9 أطفال.
- منذ عام 2000 وحتى اليوم أصابت قوات الاحتلال الإسرائيلي 4091 طفلا فلسطينيا في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة، وذلك حسب ما وثقته الحركة العالمية.
- إن قوات الاحتلال تلجأ إلى القوة المميتة المتعمدة في ظروف لا يبررها القانون الدولي، وأن الاستخدام المفرط للقوة هو القاعدة، والإفلات الممنهج من العقاب يعرض الأطفال الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال الإسرائيلي للقتل في أي لحظة، دون محاسبة للقتلة.
- نادرا ما تُحاسب قوات الاحتلال الإسرائيلي على الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال الفلسطينيين، بما في ذلك القتل غير القانوني والاستخدام المفرط للقوة.

- إسرائيل هي الدولة الوحيدة في العالم التي تقوم باعتقال الأطفال ومحاكمتهم بشكل منهجي في المحاكم العسكرية التي تفتقر إلى المحاكمة العادلة الأساسية، فهي تعتقل وتحاكم ما بين 500 و700 طفل فلسطيني أمام المحاكم العسكرية كل عام.
- حاليا يقبع في سجون الاحتلال الإسرائيلي نحو 200 طفل فلسطيني.